ركود في الاقتصاد الاسرائيلي . ومع ان الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل استمر في النمو ، الا ان نموه كان اقل بكثير منه في السابق . ففي عام ١٩٦٦ ازداد باقل من ١ ٪ . وبسبب النمو في السكان فقد كان هذا يمثل انخفاضا يبلغ ١،٩ ٪ اذا قيس على اساس الدخل الفردي . اما الانتاج الصناعي فلم يشعر بوقع السياسة الجديدة فورا فبلغ ذروته في شباط ١٩٦٦ . لكنه انخفض باستمرار بعدئذ الى ان بلغ انخفاضه اكثر من ١١ ٪ في نهاية السنة . غير ان عماد الصناعة الاسرائيلية ، وهي صناعة البناء ، التي تتأثر خاصة بتدفق الرساميل الخارجية ، فقد عانت من نكسة اشد اذ انخفضت نشاطات البناء بنسبة ٢٣ ٪ عام ١٩٦٦(٤). ومنذ ذلك الوقت وبعض الاقتصاديين الاسرائيليين يعزون هذا البطء الاقتصادي الى انخفاض الهجرة التي تطابقت واياه . الا ان السبب الحقيقي كان قرار الحكومة في الاقلال من اعتماد البلاد على استيراد الرساميل . اما الانخفاض في الهجرة من ٥٢،٠٠٠ عام ١٩٦٤ الى ١٤،٠٠٠ عام ١٩٦٦ فقد كان نتيجة الفتور الاقتصادي بقدر ما كان سببه . ففي عام ١٩٥٨ عندما انخفض عدد المهاجرين بشكل اشد دون ان يرافق ذلك فتور اقتصادي يثبت ان تدفق الرساميل وليس المهاجرين هو عماد البحبوحة الاسرائيلية . ومع نهاية ١٩٦٦ خشي زعماء الحكومة نتائج سياسة القيود اكثر من خشيتهم الاغراق في المعضلات المالية واعادوا اقرار سياسة توسعية . ورغم ذلك فقد ازداد الركود ، فانخفضت نشاطات البناء الى نصف ما كانت عليه قبل الركود . وفي ربيع ١٩٦٧ بلغت نسبة البطالة ١٠ ٪ من القوى العاملة واضطرت الحكومة الى استئناف اعالة العاطلين عن العمل(٥) رغم كدر الاسرائيليين الواعين لاهمية الدعاية ولأثر مثل هذه الخطوة على الصورة التي تحاول اسرائيل ان تنسجها لنفسها في الخارج .

واثر حرب حزيران ، انصبت اعانات يهود العالم بشكل لم يسبق له مثيل . فقفزت التحويلات الصافية ، وهو حساب ميزان المدفوعات الذي تدخل في عداده الهبات التي تتلقاها اسرائيل من مصادر مختلفة ، الى ٥١١ مليون دولار عام ١٩٦٧ ، اي ما يقرب من ضعف ما تلقته اسرائيل عام ١٩٦٦ . وقد حفز هذا الدفق من الرساميل الصناعة الاسرائيلية الى استرداد نشاطها فورا . وفي نهاية ١٩٦٧ انخفضت البطالة الى نسبة مقبولة . وفي منتصف ١٩٦٨ ارتفعت نسبة الهجرة الى اسرائيل للمرة الاولى في ثلاث سنوات . وسرعان ما نسي الاسرائيليون الايام السوداء لما قبل الحرب وعمت موجة من التفاؤل الجديد توقعات الاقتصاديين الاسرائيليين بشأن المستقبل . وكانعكاس للنشاط الذي ولده انتصار اسرائيل في ساحة المعركة ، وضعت هيئة التخطيط الاقتصادي برنامج انماء رباعي في عام ١٩٦٨ يدعو الى تخفيض مستمر في العجز التجاري الى ٣٩٥ مليون دولار بحلول عام ١٩٧١(٦). اما النتيجة فقد كانت ارتفاعا حادا في العجز التجاري بدلا من انخفاضه منذ حرب حزيران . وفي عام ١٩٧١ بلغ العجز ١٢٠٤ مليون دولار وينتظر ان يزداد ١٣٠ مليون دولار هذه السنة(٧). ان التباعد ما بين التوقعات في خطة ١٩٦٨ وواقع التجربة الاسرائيلية ، يظهر ان حرب حزيران ، بدلا من ان تكون خلاص اسرائيل الاقتصادي فانها اغرقتها في مشكلات اقتصادية اعمق . وتحت الحاح الضغط لتلبية مدفوعات دفاعية اكبر وتحقيق مستوى معيشة اعلى من اي وقت مضى ، ازداد ارتباط اسرائيل ، بدلا من ان يقل ، باستيراد الرساميل منذ ١٩٦٧ . اما ازدهار اسرائيل الظاهري فما هو الا واجهة تخفي وراءها نفس المشكلات التي سببت ركود الـ ٦٥ ــ ٦٧ واعتمادها على استيراد الرساميل . والى ان تصحح اسرائيل ما دعاه احد الاقتصاديين بـ « الفشل الرئيسي في سياسة اسرائيل الاقتصادية »(٨) اي العجز التجاري الدائم ، فسوف تبقى مدعومة اقتصاديا .

ان الوسيلة التي تفضل اسرائيل ، بواسطتها ، تخفيض فائض الاستيراد وبالتالي تبعيتها